

طالب بخطوات إصلاحية في الوزارة

الطبيباني لـ الروضان : بعض قيادات « التجارة » تحوم حولها شبهات فساد



عمر الطبيباني

جهداً لحماية الأموال العامة وحقوق الموظفين في هذا الشريان الحيوي. وأشار الطبيباني إلى أن نتائج التحقيق أثبتت صحة محاور الاستجواب العشرة التي كنا متأكدين من سلامتها ولذلك أقول إن على الوزير القادم أعلاء كثرة في إدارة القطاع النقطة

جهود الوزير الروضان الإصلاحية وانتهز منه خطوات فعلية لمعالجة ملف الفساد داخل وزارة التجارة".

طالب النائب عمر الطبيباني وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بخطوات إصلاحية في وزارته وفتح تحقيق في ممارسات بعض القيادات في الوزارة التي تحوم حولها شبهات فساد. وقال الطبيباني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " أتق في

أكدت عزمها على اتخاذ الإجراءات كافة لتطوير العملية التعليمية «التعليمية» تطالب جهات نقابية ومدنية بتصور شامل بشأن المزايا المالية للهيئات المساندة في «التربية»



جانب من الحضور



لجنة شؤون التعليم والإرشاد

الحويلة : القانون يحقق الرضا الوظيفي ويحفز الطاقات الوطنية ويمنع التسرب الحاصل

هذا الموضوع واعتبر أن هذا القانون يعد من القوانين النوعية التي تنهض بالرسالة التعليمية وتعزز دور المعلم وبالتالي الحصول على مخرجات ذات جودة عالية مؤكداً عزم اللجنة على اتخاذ الإجراءات كافة التي تدفع إلى تطوير عمل المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.

وشامل حول المقترحات المطلوبة في شأن البدلات المالية بعد الصبي الخميس المقبل حتى يتم استثناء مسؤولي وزارتي التربية والمالية وديوان الخدمة المدنية والجهات ذات العلاقة. وأكد دعم اللجنة التعليمية وتفهمها هذه المطالب المستحقة، والتي سيتم بحثها قريباً في اجتماع سوف يخص من أجل

الاستقرار والرضا الوظيفي ويحفز الطاقات الوطنية ويمنع التسرب الحاصل من خلال تشريعات مناسبة توفر لهم المناخ المناسب للعمل، وأشار إلى أن الاجتماع شهد نقاشاً موسعاً حول كيفية توفير وتطبيق هذا المناخ الصحي للعاملين، لافتاً إلى أن مطالبة اللجنة الجهات التي حضرت الاجتماع بتزويدها بتصور كامل

التربية وبعض الجهات النقابية والمدنية والهيئات المساندة، مؤكداً عزم اللجنة على اتخاذ الإجراءات كافة لتطوير العملية التعليمية. وأضاف الحويلة أن اللجنة بحثت مع الحضور مطالبهم من أجل تحسين أوضاعهم الوظيفية والمالية، مؤكداً تأييد اللجنة وجهات نظرتهم حول ضرورة إقرار قانون يحقق لهم

بحثت لجنة شؤون التعليم والنقابة والإرشاد خلال اجتماعها أمس اقتراحات بقوانين بشأن بدلات ومكافآت الهيئات المساندة العاملة في وزارة التربية. وقال مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاجتماع السابع للجنة تم بحضور قيادات من وزارة

لمحاربة الشهادات الوهمية والمزيفة

عبد الله يقترح نشر أسماء الحاصلين على الدرجات العلمية بعد اعتمادها على موقع «التعليم العالي»

■ على الدولة أن تقوم بدورها في قطع دابر الغش والتزيف والتزوير في مسألة أصبحت تؤرق المجتمع الكويتي



د. خليل عبدالله

■ لا أساس للتنمية من دون تعليم ووجود شهادات وهمية يعني انهيار في المؤسسات في حال عدم محاربتها

الشهادة أو الدرجة العلمية واسم الدولة التي درس فيها سواء بالداخل أو الخارج واسم المدرسة أو المعهد أو الكلية أو الجامعة ومركزها وتصنيفها الأكاديمي ونوع التخصص بدء الدراسة وتاريخ الحصول على الشهادة، وتاريخ اعتماد

بالاقتراح برغبة التالي: تقوم وزارة التعليم العالي باتخاذ الإجراءات الخاصة بمحاربة الشهادات الوهمية والمزيفة، عن طريق اتباع الإجراءات الآتية: 1- تنشر وزارة التعليم العالي أسماء وبيانات حامل الشهادة الدراسية درجة بكالوريوس وما في حكمها ودرجة ماجستير وما في حكمها ودرجة دكتوراه وما في حكمها وأي درجة علمية أعلى تكون معتمدة ومصادقاً عليها، على الموقع المخصص (On Line) موضحاً فيها اسم حامل

الشهادات العلمية والأكاديمية في الداخل والخارج أن تقوم بدورها في قطع دابر الغش والتزيف والتزوير في مسألة أصبحت تؤرق المجتمع الكويتي ألا وهي إصدار الشهادات المعتمدة والعلمية والأكاديمية التي يحصل عليها كل مواطن ومقيم بغرض العمل بها في الكويت أو بغرض حمل صفة علمية بموجب الشهادة التي يتقدم بها للاعتماد من الجهة المختصة بوزارة التعليم العالي.

أساس للتنمية من دون تعليم ووجود شهادات وهمية تعني انهيار في المؤسسات في حال عدم محاربتها وفي الوقت نفسه فإن الهدف الاسمي حماية وتخصيص أصحاب الشهادات المعتمدة والعلمية والأكاديمية التي يحصل عليها كل مواطن ومقيم بغرض العمل بها في الكويت أو بغرض حمل صفة علمية بموجب الشهادة التي يتقدم بها للاعتماد من الجهة المختصة بوزارة التعليم العالي.

أعلن النائب د. خليل عبد الله عن تقديمه اقتراحاً برغبة لنشر أسماء وبيانات حاملي البكالوريوس والماجستير والدكتوراه بعد اعتمادها على موقع الوزارة وذلك لمحاربة الشهادات الوهمية والمزيفة. ونص الاقتراح على ما يلي: نظراً لأهمية بناء الثقة في المجتمع ولخطورة الشهادات الوهمية والمزورة وبهدف محاربة أفة الشهادات الوهمية وعدم انتشارها في المجتمع الكويتي يجب على المجتمع التكاليف لمحاربة هذه الآفة بالوسائل القانونية والدستورية المتاحة فالقضية وطن وأجيال وتنمية فلا

الدمخي لوزير الصحة : ما ضوابط عمليات السمنة وشفط الدهون ؟



عادل الدمخي

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور ياسر الحمود عن الضوابط والشروط المعمول بها في مستشفيات الوزارة وفي القطاع الخاص لإجراء عمليات السمنة وشفط الدهون وتكميم المعدة. وأضاف الدمخي أن السؤال جاء في سياق ما ورد في وسائل الإعلام عن إجراء هذه العمليات في بعض العيادات الخاصة.

الدمون وتكميم وتجزيم المعدة. 2. الجهة المسؤولة عن متابعة مدى الالتزام بتطبيق الشروط في المرافق الصحية بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص 3. المستشفيات والمراكز الطبية والجراحون بالقطاع الطبي الخاص المرخص لهم من الوزارة بإجراء العمليات الجراحية لعلاج السمنة وزيادة الوزن. 4. الشكاوى التي تلقتها الوزارة بخصوص أخطاء طبية أو وفيات تتعلق بهذه

إفادته عن التالي: 1. الضوابط والشروط المعمول بها في مستشفيات الوزارة وفي القطاع الخاص لإجراء عمليات السمنة وشفط

حال استمرار عدم رد الوزراء

عاشور: سأندرج في استخدام أدواتي الدستورية



صالح عاشور

وقال النائب صالح عاشور إنه وجه أسئلة إلى عدد من الوزراء حول ما جاء على لسان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية منذ الصباح أثناء مناقشة استجوابه لها، بوجود شكاوى من وزارات ذات إلى حل جميعه اللقن.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه سيستخدم حقه الدستوري في متابعة هذه الأسئلة، وسيستدعي في استخدام أدواته حال استمرار عدم رد الوزراء المعنيين على الأسئلة.

وبين أن الوزارة أوضحت أثناء مناقشة الاستجواب الذي قدمه لها في مايو الماضي أن هناك 4 شكاوى مقدمة ضد الجمعية من وزارات الداخلية والخارجية والمالية والأوقاف وكذلك من البنك المركزي وأن هذه الشكاوى أحد أسباب حل الجمعية.



محمد الدلال

بعد أن زادت في الآونة الأخيرة الدلال يسال وزير الداخلية عن إجراءات الوزارة لمنع السرقة في المناطق السكنية

وتعقب لكشف والقبض على من قاموا بالسرقة في المناطق السكنية المذكورة؟ 3 - ما حالات القبض التي تمت من 2018/9/1 (سرقة منازل) والإحالة إلى القضاء في مناطق محافظة العاصمة؟ 4 - ما إجراءات وزارة الداخلية في المناطق السكنية للوقاية ومنع حالات السرقة حالياً ومستقبلاً

البرموك ومنطقة الروضة، لذا يرجى موافاتي بالتالي 1 - تزويدي بإعداد البلاغات الخاصة بالسرقات المنازل في محافظة العاصمة منذ الفترة من 2018/9/1 حتى تاريخه موزعة حسب المناطق السكنية. 2 - ما الإجراءات والخطوات التي قامت بها وزارة الداخلية لملاحقة

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن إجراءات وزارة الداخلية في المناطق السكنية للوقاية ومنع حالات السرقة حالياً ومستقبلاً. ونص السؤال على ما يلي: زادت في الآونة الأخيرة حالات سرقات المنازل في عدد من المناطق السكنية كم منطقة